تفاؤل بمؤشرات الجهاز المصرفي

إعداد: عبد الفتاح منتصر - غرافيك: محمد أبوعبيدة

أظهرت بيانات المصرف المركزي، تحسناً قوياً في أداء القطاع المالي والمصرفي بالدولة خلال عام 2015 مكتملاً.. فرسمت المؤشرات الواردة في التقارير والإحصاءات التي صدرت أمس، والتي أظهرت نمواً كبيراً في كافة مكونات وقطاعات الجهاز المصرفي الإماراتي، أظهرت صورة متفائلة لمستقبل القطاعات الاقتصادية عموماً، التي يرتبط أداؤها بشكل مباشر بالأداء المالي والمصرفي، الذي يعد مرآة صادقة، تعكس الوضع الاقتصادي الوطني، وتعبر عنه بدقة وشفافية.

مؤشر ثقة

بلغ إجمالي الائتمان المصرفي خلال 2015، نحو 107.4 مليارات درهم، بنمو 7.8 %، في دليل على تحسن مناخ الاستثمار الوطني.

2.47

تريليون درهم أصول الجهاز المصرفي بنمو 13 % خلال العام الماضي.

364.5

مليار درهم القاعدة النقدية بنهاية ديسمبر الماضي بارتفاع شهري 21.8 %.

الفجوة بين القروض والودائع

تقلصت في ديسمبر، وبلغت - 13.9 مليار درهم، بنسبة 0.94 % لإجمالي الائتمان، مقابل - 40.7 ملياراً بنهاية نوفمبر.

1.2

تريليون درهم حجم عرض النقد الوسطي (ن2)، الذي يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني باحتوائه على العملة المتداولة خارج البنوك وودائع القطاع الخاص المقيم.

56.21

مليار درهم أصول جديدة بالعملة الأجنبية أضافها المصرف المركزي في ديسمبر بنمو شهري قياسي بلغ 19.73 % مرتفعة إلى 341.12 ملياراً.

1.47

تريليون درهم إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة بالدولة، حيث استقطب الجهاز المصرفي 50.3 مليار درهم ودائع جديدة العام الماضي.

البيان